دور المنظور البروسبوغرافي في دراسة العلاقات المدنية – العسكرية
محاولة لتأسيس مقاربة نظرية جديدة في الأكاديميا العربية

The role of the prosopography perspective in the study of Civil-Military relations: An attempt to establish a new theoretical approach in the Arab Academia

قادير إسماعيل *
جامعة الجزائر03 –الجزائر-
ismailuniversty@gmail.com

مراد فول
جامعة الجزائر03 –الجزائر
foulmourad@yahoo.fr

تاريخ الاستلام:2021/11/07 تاريخ القبول للنشر: 2021/12/18 تاريخ النشر: 2021/12/31

ملخص:

أدى الحراك الشعبي الذي شهدته المنطقة العربية منذ عام 2011 (تونس، مصر والجزائر)، إلى إعادة طرح مسألة العلاقات المدنية- العسكرية، وذلك على مستويين يتعلّق المستوى الأول بإستمرار المأزق الأمني وبُروز الحاجة إلى إصلاح قطاع الأمن والدفاع في مقابل تدني مؤشّرات السيطرة المدنية على القوّات المسلّحة، أمّا المستوى الثاني فيتعلق أساساً بإعادة فتح النقاش الأكاديمي حول مدى ملاءمة نظرية العلاقات المدنية- العسكرية في تفسير الواقع العربي الراهن، ذلك أن أغلب الباحثين في هذا السياق يعتمدون على توظيف التظريات التي جاء بها التموذج المعرفي الغربي؛ وبالاستناد إلى هذه المعطيات تهدفُ هذه الورقة البحثية إلى محاولة التأسيس للمنظُور البروسبوغرافي كمقاربة نظرية جديدة لفهم وتفسير العلاقات المدنية- العسكرية في السياق العربي الراهن.

الكلمات المفتاحية: البروسبوغرافيا، التخب العسكرية، نظرية العلاقات المدنية- العسكرية.

Abstract:

The popular movement (HARAK) that has taken place in the Arab region since 2011 (Tunisia, Egypt and Algeria) has led to a re-examination the issue of civil-military relations, on two levels, where the first level relates to the continuation of Security dilemma and the emergence of the need to reform the security and defense sector in return for the low indicators of civilian control over the armed forces. The second level relates mainly to reopening the academic debate on the appropriateness of the theory of civil-military relations in explaining the Arab reality. Currently, most researchers in this context rely on the theories that came from the Western cognitive model; Based on these data, this paper aims to try to establish the prosopography perspective as a new theoretical approach to understand and interpret civil-military relations in the current Arab context.

Keywords: *Prosopography, Military elites, The theory of civil-military relations.*

* المؤلف المراسل

مقدّمة

تهدفُ هذه الورقة البحثية إلى محاولة تفكيك أبرز المقاربات والنّظريات المؤسّسة للنموذج المعرفي الغربي المفسّر للعلاقات المدنية- العسكرية، ونظراً لخصوصيّة هذه العلاقات في البيئة العربية المتميّزة أساساً بصيرورة تاريخية تاريخية خاصة تحكم العلاقة بين المدنيين والعسكريين، والتي تتمثّل أساساً في الأدوار التاريخية التي لعبتها النّخبة العسكرية في بناء الدولة منذ استقلالها.

بناءً على ذلك، تستندُ هذه الورقة البحثية على افتراضٍ عام مفادهُ أنّ دراسة العلاقات المدنية- العسكرية في البُلدان العربية على المستوى النظري تستدعي ضرورة الأخذ في الحسبان خصوصيّة السياق والبيئة المدروسة، ومن هذا المنطلق يأتي طرح المقاربة البروسبوغرافية كمدخل لتحليل تلك العلاقات في البيئة العربية، وذلك من خلال وضعها في سياقها التاريخي، الاجتماعي، السياسي، الثقافي والحضاري.

كما تبرُز أهمية هذه الورقة البحثية من خلال محاولة تقليص تلك الفجوة البارزة بين المستويين النظري والتطبيقي في دراسة العلاقات المدنية- العسكرية العربية من جهة، بالإضافة إلى دفع جهود التنظير في الأكاديميا العربية في هذا الشأن، بالشكل الذي يُساهم في تقديم تفسيرات عقلانية لمتغيرات المشهد العربي الراهن من جهة أخرى.

وبناءً على ذلك فإن الاشكالية المطروحة للدراسة، هي كالآتي: ماهي أبرز النّظريات المفسّرة للعلاقات المدنية- العسكرية؟، وهل يُمكن للمقاربة البروسبوغرافية أن تقدّم تفسيرات موضوعية لطبيعة تلك العلاقات في السّياق العربي الراهن؟.

المطلب الأول: تطور نظريات العلاقات المدنية- العسكرية: دراسة في المُركّب التنظيري الغربي

تندرجُ النّظرية المؤسّسة للنموذج المعرفي المُفسّر للعلاقات المدنية- العسكرية تحت لِواء ما نصفُه في هذه الورقة بالمُركّب التنظيري الغربي " The Western theoretical Complex"، ويتمثّل هذا المُركّب أساساً في أعمال كل من "صامويل هنتنجتون، صامويل فاينر، موريس جانوفيتز ومانفريد هالبين"، حيثُ كان لأبحاثهم الدّور الأساس في وضع المنطلقات النظرية الأولى لهذا النموذج، والتي كانت تهدفُ أساساً في البداية إلى تفسير التأثير المتزايد للنّخبة العسكرية في عملية صنع قرار التدخلات العسكرية للجُيوش في الخارج، ومن ثمّ تطوّرت لتبحث في قضايا تدخّل الجيش في الشؤون الداخلية للدول[1]؛ وعلى هذا الأساس سنتناول في هذا المطلب أربعة (04) نظريات أساسية إرتبطت بأعمال هؤلاء الباحثين.

الفرع الأول: نظرية الاحتراف

ترتبطُ نظرية الاحتراف بأعمال "صامويل هنتنجتون 1927- 2008 Samuel Huntington"، حيث ينطلق في تأسيس نظريته من افتراضٍ عام مفاده أنّ العلاقات المدنية- العسكرية قائمة أساساً على تحقيق السيطرة المدنية على الجيش، ولن يتمّ ذلك إلاّ من خلال العمل على تحقيق مبدأ الاحترافية المهنية للجيش Professionalism[2].

يُشير هذا المبدأ حسب "هنتنجتون" إلى ضرورة تحديد وظائف المؤسّسة العسكرية بشكل قانوني وذلك للتقليل من التفوذ العسكري في الشأن السياسي Praetorianism، وزيادة الاحترافية العملياتية للجيش Professionalism، وقد وصف "هنتنجتون" هذه الوظائف وفقاً لثلاثة منظورات متباينة، حيثُ يُشير الوصف الأوّل إلى الوظيفة التمثيلية، وذلك من خلال إضفاء صفة التمثيل الرسمي للضُباط العسكريين أمام رئيس الدولة، ويكون دورهم بذلك نقل التقارير والمعلومات الأمنية والدفاعية إلى رئيس الدولة من أجل تمكينه من وضع الاستراتيجية التي تعمل وفقها المؤسّسة العسكرية بكل شفافية ومسؤولية[3]، أمّا الوصف الثاني فيتعلق بالصفة الاستشارية للوظيفة العسكرية، حيثُ يتم وضع القادة العسكريين بصفتهم استشاريين أمام رئيس الدولة ويساعدونه في تحديد استراتيجية الأمن القومي، لكن يجب ألاّ تسمح هذه الصفة الاستشارية بأن يمارس العسكريون ضغوطات معينة من أجل توجيه أو تحديد قرار رئيس الدولة[4]، وأمّا الصفة الثالثة فترتبطُ بالوظيفة التنفيذية، حيثُ تعدُ هذه الوظيفة أساس عمل المؤسّسة العسكرية، وذلك من خلال عمل القيادة العسكرية على تنفيذ مخرجات الاستراتيجية الأمنية التي وضعها رئيس الدولة حتى وإن كانت لا تتوافق مع جزء من تصوّرات المؤسسة العسكرية[5].

وبناءً على هذا التقسيم الوظيفي الثُلاثي، يرى "هنتنجتون" بأن ذلك سيسمح للجيش بتحقيق ثلاث ركائز أساسية لدعم الاحترافية المهنية، وهي (الخبرة الوظيفية في التعامل مع مختلف الأزمات، المسؤولية الاجتماعية والتضامن الداخلي للمؤسسة العسكرية)[6]، وبخصوص مبدأ السيطرة المدنية يُميّز "هنتنجتون" بين مستويين اثنين، يتمثّل المستوى الأول في السيطرة المدنية الذاتية Subjective Civilian Control وذلك عن طريق تعظيم قوة جزء من المؤسّسات المدنية على وحدات المؤسّسة العسكرية، أمّا المستوى الثّاني فيتمثّل في

السيطرة الموضوعية Objective Civilian Control والتي تُشير إلى استقلالية الجيش وخضوعه التام للسلطة المدنية المنتخبة[7].

الشكل 1: شبكة العلاقات المدنية- العسكرية حسب نظرية هنتنجتون

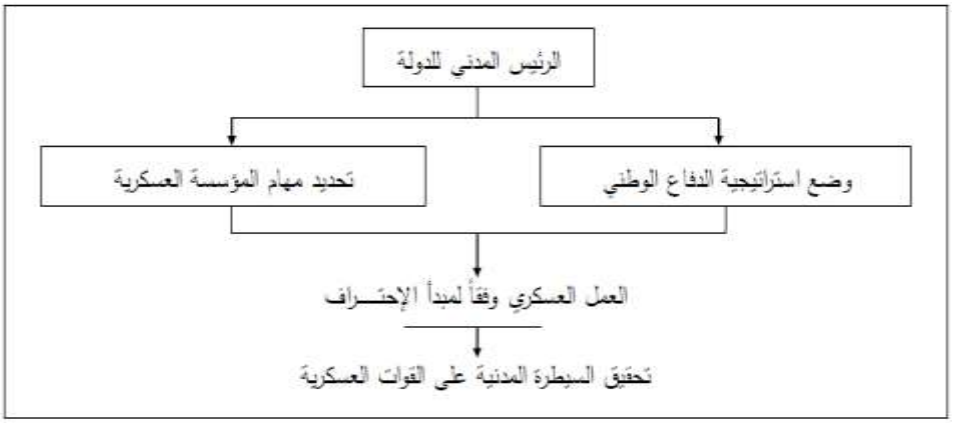

المصدر: من إعداد الباحث، بناءً على:

Samuel P, Huntington,1957, pp 9-10.

الفرع الثاني: نظرية التشريع

ترتبطُ نظرية التشريع بأعمال "صامويل فاينر Samuel Finer "1915-1993، حيثُ ينطلق في بناء نظريته من افتراضٍ عام مفاده أنّ دراسة العلاقات المدنية- العسكرية لابد أن ترتكز على تحليل السياقات التاريخية والخلفيات السوسيولوجية للقادة العسكريين[8]، كما أنّ مبدأ السيطرة المدنية لابد أن تتضمّنه القوانين والتشريعات الدستورية، وهو ما من شأنه ترسيم مبدأ الاحترافية بشكل مُغاير[9]، كما تجدرُ الإشارة إلى أنّ "فاينر" يُميز بين أربعة أصناف للعلاقات المدنية- العسكرية، نُوردها النحو الآتي[10]:

أ. الصنف الأول: في هذا الصنف يُمارس الجيش وظيفته كجماعة ضغط على النّظام السياسي، وفي هذه الحالة تنسجمُ العلاقات المدنية- العسكرية، وهو الصّنف الذي تتّصف به الجيوش في النّظم الشمولية.

ب. الصنف الثاني: في هذا الصّنف يُمارس القادة العسكريون نهج الابتزاز والتّهديد في تعاملهم مع النّظام السياسي، ممّا يجعل القادة السياسيين يخضعون لإرادة العسكريين.

جـ. الصنف الثالث: في هذا الصنف يدعم القادة العسكريون مطالب المعارضة أو الشّعب من أجل تغيير وإصلاح النّظام السياسي، وهو ما يعبّر عن اختلافات جوهرية في الرؤى والمصالح بين النّخبتين العسكرية والمدنية.

د. الصنف الرابع: يُشير هذا الصنف إلى الحياة السياسية التي تهيّمن عليها الانقلابات العسكرية، وبهذا الشكل يكون صنف العلاقات المدنية- العسكرية قائم على الحُكم العسكري.

الشكل 2: تأثير طبيعة نظام الحُكم على نمط العلاقات المدنية- العسكرية حسب نظرية فاينر

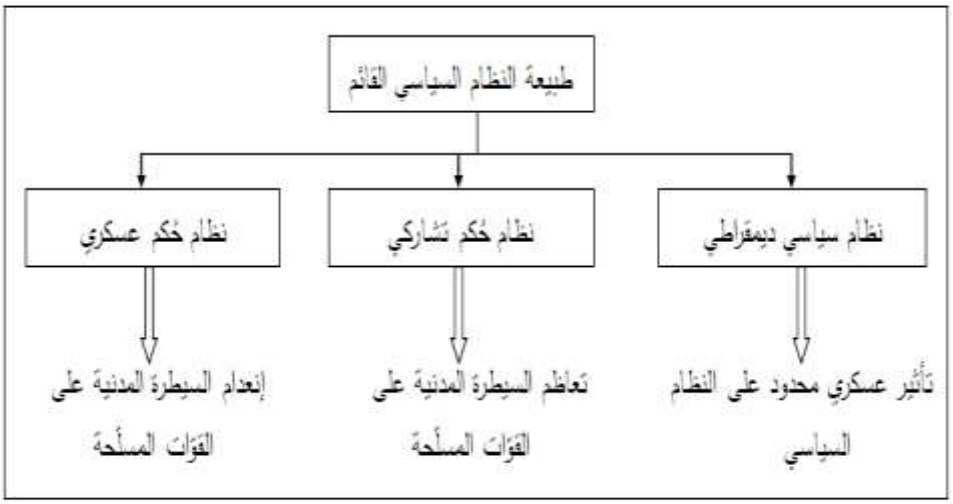

المصدر: من إعداد الباحث، بناء على:

Samuel, E. Finer, 1969, p 47.

الفرع الثالث: النظرية السوسيو- ثقافية

ترتبطُ النّظرية السوسيو- ثقافية بأعمال "موريس جانوفيتز 1919-1988 Morris Janowitz"، حيث ينطلق في بناء نظريته من افتراضٍ عام مفاده أنّ دراسة العلاقات المدنية- العسكرية تتحدّد وفقاً لمجموعة من العوامل الاجتماعية والثقافية، والتي بدورها تُساهم في بناء ونشر الثقافة المدنية في أوساط القادة المدنيين والعسكريين على حد السواء[11].

يعتمدُ "جانوفيتز" في نشر القيم المدنية عن طريق تكوين وتثقيف "الجندي" بأهمية قيم المواطنة والحس المدني وضرورة حرصه على القيام بمهامه العسكرية دون التدخل في الحياة السياسية[12]، وهو ما يصفُها بالأسُس الأخلاقية والقانونية للمهنة العسكرية، وفي هذا الصّدد يقول "جانوفيتز": «لا يُمكن تفادي مشاركة العسكر في السياسة وهو أمر لا يُمكن تحقيقه، لكن لابد من فرض مجموعة من القيم الأخلاقية والثقافية في مسيرة تكوينهم، ممّا يجعلهم يخضعون للإرادة المدنية بشكل طوعي، وذلك هو معيار الاحترافية»[13].

الشكل 3: شبكة العلاقات المدنية– العسكرية حسب نظرية جانوفيتز

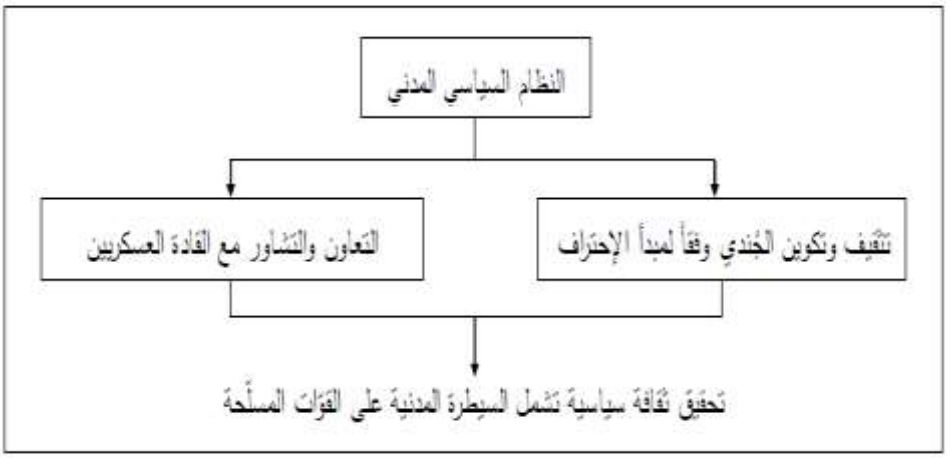

المصدر: من إعداد الباحث، بناء على:

Morris, Janowitz, 1962, p 4.

الفرع الرابع: نظرية التحديث

ترتبطُ نظرية التحديث بأعمال "مانفريد هالبرين Manfred 1924-2001 Halpren"، حيث ينطلقُ في بناء نظريته على افتراضٍ عام مفاده أنّ العمل على التحديث الدائم للمؤسّسة العسكرية من خلال التطوير والتدريب المستمر للجاهزية القتالية يُساهم في دمقرطة العلاقات المدنية- العسكرية من جهة، كما من شأنه أن يساهم في دعم القدرات والرفع من الجاهزية القتالية للجيش[14]، ويرى "هالبرين" بأنّ للثورة الصناعية التي شهدها القطاع العسكري في القرن العشرين قد ساهمت في تحديث وتطوير العقيدة العسكرية للجيوش، خصوصاً في ظل الاعتماد المتزايد على ما أضحى يُوصف بمصطلح "إدارة محافظ المشاريع العسكرية Military Projects Portfolio Management" وهو ما يُساهم في دعم المهنية العسكرية[15].

الشكل 4: مسار دمقرطة العلاقات المدنية- العسكرية حسب نظرية هالبرين

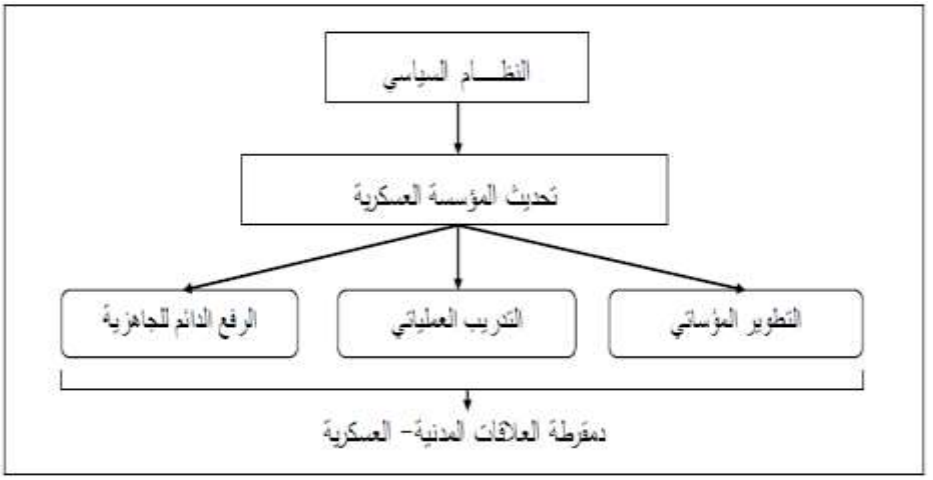

المصدر: من إعداد الباحث، بناء على:

Manfred Halpren,1963, p 8.

في هذا الاطار يدعمُ "مهران كامرافا Mehran Kamrava" نظرية "هالبرين" من خلال التركيز على عُنصر المهنية العسكرية في عملية دمقرطة الجيش، بحيثُ يرى بأنّه من الضروري العمل على تحقيق أكبر قدر مُمكن من التلائم بين مهنية القوّات المسلّحة وبين الحد من تزايد النزعة السياسية للقادة العسكريين[16].

الجدول 1: تطورات المهنية العسكرية وتأثيرها على شبكة العلاقات المدنية- العسكرية

العناصر المهنية	المهنية القديمة	المهنية الحديثة
الدور الأمني للمؤسسة العسكرية	الأمن ضد التحديات الخارجية.	الأمن الداخلي والخارجي معاً.
الموقف من الحكومة المدنية	القبول بشرعية الحكم المدني.	مكونات من المجتمع لا تقبل بشرعية الحكم المدني.
المهارات العسكرية المطلوبة	المهارات العسكرية غير متوافقة مع المهارات السياسية.	مهارات عسكرية وأمنية عالية ومترابطة.
مدى عمل المهنية العسكرية	محدود.	غير محدود.
أثر التنشئة الاجتماعية	الحياد العسكري تجاه العمل	التسييس العسكري.

المهنية	السياسي.	
الأثر في العلاقات المدنية-العسكرية	القبول بسيطرة المدنيين.	زيادة التدخل العسكري في العمل السياسي.

Source: Alfred Stepan, 2001, p 15.

إجمالاً، يُمكن القول أنّ النّظريات الغربية كانت بمثابة النّموذج المؤسّس لنظرية العلاقات المدنية- العسكرية، كما أنّ نظرية "هنتغتون" مازلت إلى حد الآن تُعبر بمثابة المرجع النظري للعديد من الدارسين في هذا المجال، لأنّه لا يُمكن الإنكار بدورها في التأسيس لمبدأي السيطرة المدنية والإحترافية المهنية، كما أنّه على إثرها وبشكل تراكمي جاءت النّظريات الغربية الأُخرى لكل من "فاينر، جانوفيتز وهالبرين"، إلاّ أنّ ما يُميّز هذه النّظريات هو مرجعيتها المرتبطة بالبيئة الغربية وتطور المؤسسات فيها، وعلى الرغم من أهميتها وقدرتها التفسيرية إلاّ أنّها تبقى محدودة في تفسير العلاقات المدنية- العسكرية في بيئات غير غربية.

المطلب الثاني: نحو مقدمات نقاشية لتأسيس نموذج نظري جديد في الأكاديميا العربية

قبل الوُلوج في عملية تحديد مفهوم المقاربة البروسبوغرافية ومرتكزاتها النظرية، كان لابُد من تحديد جملة من الحُجج والمبررات الموضوعية التي أدت إلى ذلك، وهي تشعتبر بمثابة الهاجس البحثي الذي يُهيمن على تفكير الباحث، كما يُمكن اعتبارها بمثابة الأرضية النقاشية المؤسّسة لهذه المقاربة، والتي نختصُ بها هذه الدراسة. وبناء على ذلك يُمكن أن نُورد أربعة حُجج ومبررات، وذلك وفقاً للفروع الاتية:

الفرع الأول: اتّساع الفجوة بين المستوى النظري والبيئة المدروسة

تتعلق أزمة العلوم الاجتماعية بما فيها الأبحاث في مجال دراسة النُظم السياسية المُقارنة، في كونها تُعاني من اشكالية عدم الملائمة بين النظرية والواقع المُعاش، وذلك ناتج أساساً عن عدم إسناد الظاهرة المدروسة إلى سياقاتها الداخلية والخارجية[17].

وبالرُجوع إلى مسألة العلاقات المدنية- العسكرية، نجد أن معظم الدراسات مازالت تستند في تحليلها على معطيات النظرية الغربية، وعلى الرغم من أهميتها إلاّ أنّ أبرز رواد هذه النظرية أمثال "صمويل هنتنجتون" لم يتناول بشكل ضمني مختلف السيّاقات وظروف تطور العلاقة بين المدنيين والعسكريين في الدول المتغيّرة، معتمداً في تحليله على ما أملته البيئة الداخلية الأمريكية، وفي هذا الصّدد يُشير "زولتان باراني" أن عملية دمقرطة الجيش تكون أصعب في سياقات معيّنة ممّا هو في سياقات أخرى، بحيثُ تختلفُ الظروف السياسية والاقتصادية

والاجتماعية من دولة لأخرى ممّا يجعلها تفرضُ تحدّيات متباينة لصانعي العلاقات المدنية-العسكرية[18].

الفرع الثاني: تنامي النزعة المناهجية في النماذج المعرفية المعتمدة

يُشير مفهوم "النزعة المناهجية" حسب ما أوردهُ "شيلدون وُولين Sheldon Wolin" إلى مُجمل تلك التصوّرات والمُعتقدات المنهجية التي تتشكل في ذهن الباحث وينظر من خلالها إلى الظاهرة السياسية، فتُصبح بذلك بمثابة الحياة المنهجية للباحث التي تُهيمن على نمط تفكيره العلمي[19].

بناء على هذا التعريف الذي أورده "شيلدون"، يُمكن القول بأن "المناهجية" ترتبطُ بشكلٍ مباشرٍ بالتصوّر الذي وضعهُ "توماس كون 1922-1996 Thomas Kuhn" في كتابه "بُنية الثورات العلمية" حين وصف مُجمل التّصورات والتوجهات والأسئلة التي يطرحها العلماء لمعالجة القضايا البحثية في فترة معينة بأنها "براديغم بحثي Paradigm"[20].

من خلال هذا المنظور فقد احتدم الجدل الأكاديمي خلال فترت الخمسينيات وحتى السبعينيات من القرن العشرين، بين النموذج الإستقرائي الذي اعتمدته المدرسة السلوكية، وبين النموذج الإمبريقي الذي اعتمدته المدرسة مابعد السلوكية، وبالتزامن مع موجة التحول الديمقراطي التي شهدها العالم في مطلع التسعينات اتسعت دائرة الجدل المنهجي بخصوص مدى تطبيق التجربة والاختبار في تحليل السلوك السياسي، وفي هذا الاطار يرى "آن شابيرو Ian Shapiro" و"دونالد غرين Donald Green" في كتابهما "أمراض نظرية الخيار العقلاني" بأن مصير مختلف المناهج والنظريات هو الوقوع في حقل الاختبار الامبريقي القائم على التجربة والاختبار[21]، ومن الناحية العملية نتج عن هذا الجدال المنهجي اتساع الفجوة بين المقاربات الكمّية والكيفية، حيث اتّسم التوجه العام لذى الباحثين الأوربيين في العلوم الاجتماعية بالاقتراب من المناهج الكمّية القائمة على الإحصاءات الرياضية على حساب المناهج الكيفية، وهو ما تمّ وصفه على أنه "امبريالية ميثودية Methodist Imperialism"[22].

بالنظر إلى طبيعة دراسة العلاقات المدنية- العسكرية فإنها تفرض نوعاً من التكامل المنهجي، حيث أنّ الاعتماد على المقاربات الكمّية لوحدها في شكل معادلات وإحصائيات دون القيام باستدلال رياضي قد يؤدي إلى الوقوع في استنتاجات خاطئة لمجرّد أنه تمّ تقديمها بلغة

إحصائية تقنية[23]، وهو ما يستدعي ضرورة المزج بين الاقترابات الكمّية والكيفية في شكل تكامل منهجي وليس تنافس منهجي بين المقاربتين[24].

الفرع الثالث: أولويات العمل البحثي في عالم مابعد السلوكية

في ظل موجة الانتقادات الشديدة التي طالت السلوكية، فإنّ "فريد هاليدان Fred Halliday 1946-2010"، يُلخّص جوانب فشل السلوكية في ثلاث نقاط أساسية، أوّلها فشل السلوكية في تقديم بديل مفاهيمي لدراسة الدولة، وثانيها أنّ السلوكية بيت كمنهج تابع وليس مستقل في التحليل، وثالثها هي أنّ الواقعية الجديدة هيمنت وبشكل كبير على نمط التفكير لذى الباحثين في حقل السياسة الدولية[25].

في اطار عملية البحث عن أولويات ومتطلبات العمل البحثي في عالم ما بعد السلوكية، يُمكن أن نستند إلى الطرح الذي قدّمه "دافيد ايستون David Easton 1917-2014"، والذي أسماه "عقيدة الملائمة في البحث السياسي" وتتمثّل في سبعة ملامح رئيسية، نُوجزها كالاتي[26]:

- التركيز على الجوانب القيّمية والاخلاقية في البحث السياسي.
- التركيز على عوامل التغيُّر الاجتماعي بدلاً من المحافظة على الوضع القائم.
- التركيز على الواقع السياسي المُعاش.
- التركيز على المضون في مقابل التقنية.
- الحرص على الربط بين الفكر والممارسة السياسية.
- الحرص على إشراك النُخب والمؤسسات الاكاديمية في العملية السياسية.
- العمل على تعظيم دور النُخب والاطارات العلمية من أجل القيام بدورها الايجابي في المجتمع.

الفرع الرابع: اتّساع أجندة السياسة الدولية المقارنة

أدت التحوّلات البُنيوية التي شهدها النّظام الدولي والتي نتج عنها عالم أحادي القطبية إلى اتّساع أجندة السياسة الدولية المقارنة لتشمل قضايا حقوق الإنسان والديمقراطية والفواعل فوق الدولاتية وغيرها، هذا الواقع قابله عجز على المستوى النظري التفسيري، خصوصاً أن بيئات التحليل تختلفُ من دولة لأخرى وتحكمها سياقات متعدّدة، ممّا أدى إلى إعادة النظر في نماذج التفسير سواء من حيث المنهج أو النظرية، حيث دعى "هاري إيكشتين Harry

Eckstein" إلى ضرورة تعديل منهجية البحث في الظواهر السياسية، واقترح لذلك استراتيجية قائمة على ثلاث نقاط أساسية، هي[27]:

- التركيز على التحليل الجزئي للظواهر السياسية.
- إدراك الأبعاد التاريخية في دراسة الظواهر السياسية.
- إدراك الامتدادات الموضوعية للظواهر السياسية.

أدى هذا الواقع بالأساس إلى اتّساع الأجندة البحثية للسياسة المقارنة، وزيادة التخصّص في قضايا التحول الديمقراطي والإشكاليات المرتبطة بتحديد دور الفاعلين الرسميين وغير الرسميين في عملية صُنع القرار في النظم السياسية المُقارنة، ممّا نتج عن ذلك التوجّه نحو التخصّص في دراسة العلاقات المدنية- العسكرية[28].

هذا عن مُجمل الحُجج والمبررات التي اعتمدها الباحث كمقدمات نقاشية للتحليل البروسبوغرافي في دراسة العلاقات المدنية- العسكرية، لكن تجدرُ الإشارة الى أنّه يجبُ ألاّ يُفهم من هذا التحليل المتواضع أنّنا ندعو للتخلي الكُلي عن النّظريات والمقاربات السابقة التي فسّرت العلاقات المدنية- العسكرية، لكن الهدف من ذلك يتمثّل في إثارة النقاش الأكاديمي القائم على منهج متكامل (نوعي وكمي) ووفق مقاربة عابرة للتخصصات Interdisciplinarity تأخذ في الحُسبان طبيعة البُنى والسياقات (السوسيو- تاريخية، الاجتماعية، السياسية، الاقتصادية والثقافية) المُؤثرة في اتجاهات العلاقات المدنية – العسكرية في البلدان العربية.

المطلب الثالث: المقاربة البروسبوغرافية (تحديد المفاهيم، الافتراضات وخطوات التحليل)

يُعدُ استخدام مصطلح "البروسبوغرافيا" على مستوى الدراسات المتعلّقة بالنّظم السياسية حديث الاستخدام نسبياً، أمّا استخداماته في تحليل العلاقات المدنية- العسكرية فإنه لم يعترض طريق الباحث فيما توفّر بين يديه من بحوث ودراسات في هذا المجال.

من الناحية التاريخية تعود استخدامات البروسبوغرافيا إلى القرن السادس عشر، وذلك من خلال دراسة التاريخ السياسي والاجتماعي للأمم بقصد تفسير توجّهات وسلوكيات النُّخب في المجتمع خلال فترة تاريخية معينة، خصوصاً إذا شهدت هذه المرحلة نُقضاً في المادة العلمية من حيث الوثائق والمسودات الأرشيفية[29]، وقد مرّت البروسبوغرافيا بعدة مراحل بدءاً من توظيفها في البحوث التاريخية وصولاً إلى توظيفها في البحوث السياسية بعدة مراحل، نوجزها وفق الجدول الآتي.

الجدول 2: تطور الاستخدامات البحثية للمقاربة البروسبوغرافيا

المرحلة التاريخية	حدود الاستخدام
القرن السادس عشر	ظهور مصطلح البروسبوغرافيا لوصف صور الأجداد والنبلاء في سلسلة أعمال الكتاب اللاتينيين القدامى.
القرن التاسع عشر	استخدام البروسبوغرافيا لدراسة التاريخ السياسي للإمبراطورية الرومانية، وتمثّل ذلك في كتابات تيودور موسن وماثياس كيلزر.
النصف الأول من القرن العشرين	تطورت البروسبوغرافيا وانتقلت من دراسة التاريخ السياسي إلى دراسة أدوار الفاعلين السياسيين، وجاء ذلك في كتابات المؤرخ الأمريكي تشارلز بيرد والإنجليزي لويس نامبير والألماني جيرد تلنباخ.
النصف الثاني من القرن العشرين	شهدت مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية تعميم استخدام البروسبوغرافيا في كل من أوربا والولايات المتحدة الأمريكية، وذلك لتركيزهم في هذه المرحلة على دراسة سلوك النخب السياسية الحاكمة.

من إعداد الباحث، بناء على:

Lawrence, Stone. 1971, p 35.

الفرع الثاني: تحديد مفهوم البروسبوغرافيا وأهميتها في دراسة العلاقات المدنية- العسكرية

يُشير المعنى اللغوي لمُصطلح "البروسبوغرافيا" إلى أنّها كلمة إغريقية تتكوّن من جزئين، هما: "بروسبو Prospon" وتعني الشخص أو الفرد، و"غرافيا Graphein" وتعني وصف السلوك، وبذلك يُصبح المعنى اللغوي للبروسبوغرافيا يُشير إلى وصف الفرد من خلال سلوكياته وتوجهاته[30].

أمّا المعنى الاصطلاحي للبروسبوغرافيا، فيُشير إلى القول بأنها: « مُجمل الخصائص والظروف والعوامل المشتركة التي أدت إلى تكوين نخبة مؤثرة في المجتمع من خلال توجهات وسلوكيات معينة»[31]، كما تُعرّف البروسبوغرافيا على أنها: « عملية الوصف المادي لمجموعة من الخصائص المشتركة والمتجانسة لفئة مؤثرة تاريخياً»[32].

يُستنتج من خلال هذين التعريفين أنّ المقاربة البروسبوغرافية تبحث أساساً في العناصر الآتية:

- دراسة الخصائص المشتركة للنخبة التاريخية الفاعلة في المجتمع.

- دراسة الخصائص الداخلية والعوامل الخارجية المؤثرة في تكوين هذه النخبة.
- دراسة نمط وطبيعة تأثير هذه النخبة على توجهات المجتمع.
- دراسة الفاعلين بوصفهم نخبة متجانسة تتميز بصفات مميزة عن المجتمع.
- التحليل الشبكي من خلال دراسة نمط التفكير لذى النخبة وأهدافها ومصالحها المشتركة.

انطلاقاً من هذه المعطيات، يُمكن أن نُورد تعريفاً للبروسبوغرافيا نختصُ به هذه الدراسة، وذلك بالقول أنها: « عملية بحثية تتطلّب الملائمة بين أربعة عناصر أساسية هي: التاريخانية، العقائدية، الوظيفية والمؤسّساتية، وهي بذلك عناصر التأثير المادي الناتجة عم فعل النّخبة المؤثرة في المجتمع وفقاً لظروف وأهداف ومصالح مشتركة ذات علاقة بمصير الدّور المحوري الذي تلعبهُ هذه النّخبة في بُنية المجتمع والنّظام السياسي معاً».

بناءً على هذا التعريف الذي خصّصناه للبروسبوغرافيا، يُمكن القول بأنّ البروسبوغرافيا تُبنى أساساً على معيار "النّخبة" كمحدّد الدراسة، وعليه يُمكن الاستئناس بالمقاربة البروسبوغرافيا في دراسة العلاقات المدنية- العسكرية في السياق العربي، وذلك انطلاقاً من إعتبار "العسكريين" كنُخبة تاريخية مؤثّرة في مسار بناء الدولة والمجتمع، وتستندُ هذه المقاربة في هذه الورقة البحثية على المعطيات الآتية:

- تُقص المعلومات والبيانات حول نشأة وتطور النخبة العسكرية العربية مقارنةً بالنّخب الأخرى، كما هو الحال بالنسبة للنُخبة العسكرية في الجزائر ومصر، وبهذا يُصبح توظيف المقاربة البروسبوغرافيا ملائم للدراسة في هذه الحالة.
- تُساعد المقاربة البروسبوغرافية على فهم ايديولوجيا النّخبة العسكرية وكذا عقيدتها العسكرية وخلفيتها التعليمية والتكوينية.
- تساعد المقاربة البروسبوغرافية في فهم العلاقات الاجتماعية والمهنية داخل النّخبة ومحيطها الخارجي، وذلك من خلال البحث في العلاقات التي تُشكّلها النّخبة العسكرية مع مؤسسات الدولة سواء على المستوى الرسمي أو غير الرسمي[33].
- كما تُساعد المقاربة البروسبوغرافية على فهم وتحليل الخطاب السياسي للنّخبة العسكرية، واستخراج جُملة من المؤشرات التي تُشير إلى تبنيها لموقف داعم أو مُعارض للنّظام السياسي في مرحلة معينة[34].

بالإضافة إلى هذه المعطيات، فإنه يُمكن القول بأن توظيف المقاربة البروسبوغرافية في هذه الدراسة من شأنه تحقيق التكامل المنهجي – الذي أشرنا إليه سابقاً-، وذلك من خلال اعتمادها على حقول معرفية متعدّدة التخصّصات ذات العلاقة بفهم وتحليل سلوك النّخبة العسكرية، ومن أهم هذه التخصّصات (التاريخ، علم النفس، علوم الاتصال، القانون والإحصاء)، وهو ما نوضّحه من خلال الجدول الآتي.

الجدول رقم 3: التقاطعات المعرفية للمقاربة البروسبوغرافية في دراسة العلاقات المدنية- العسكرية

الميدان	التقاطعات المعرفية
علم التاريخ	يتم التقاطع المعرفي في هذا الميدان من خلال الاقتراب من ثلاثة فروع أساسية لعلم التاريخ، وهي: التاريخ السياسي، وذلك من خلال دراسة الدور التاريخي للنخبة العسكرية في بناء النظام السياسي، أمّا الفرع الثاني فيتمثل في التاريخ الاجتماعي، وذلك من خلال دراسة شبكة العلاقات الاجتماعية داخل النّخبة العسكرية، وأمّا الفرع الثالث فيتمثل في التاريخ الإيديولوجي والثقافي، وذلك من خلال دراسة العقيدة العسكرية لهذه النّخبة.
علم الإجتماع	حيث يعتمد التحليل السوسيولوجي لنسق السلطة العسكرية على دراسة مدخلات ومخرجات هذا النّسق، وكذا تحليل الخصائص البنيوية المؤثرة في العلاقة بين النّسق العسكري والنظام السياسي والمجتمع.
علم النفس	حيث يتم دراسة أثر العوامل النفسية للقادة العسكريين على نمط اتخاذ القرار في الحالات الطبيعية وكذا الحالات الحرجة، وهو ما يسمى بدراسات علم النفس العسكري.
علم الاتصال	حيث يتم دراسة نمط وقنوات الاتصال التي تعتمدها النّخبة العسكرية في تواصلها مع النّظام السياسي وكذا المجتمع.
القانون	حيث يتم البحث في المكانة القانونية والدستورية للمؤسسة العسكرية في بنية النّظام السياسي، وكذا تحديد النطاق القانوني لعملها والمهام الموكلة لها.
الإحصاء	تعتمد البروسبوغرافيا على تحديد المؤشرات وترميزها من خلال إعطائها قيّم عددية، وهو ما يسمح بقياس مدى السيطرة المدنية على القوات المسلّحة.

المصدر: من إعداد الباحث، بناءً على:

Parsons Talcott,1960, p 16.

الفرع الثالث: الخطوات المنهجية لعملية للتحليل البروسبوغرافي في دراسة العلاقات المدنية-العسكرية

تتحدّد الخطوات المنهجية للتحليل البروسبوغرافي في دراسة العلاقة المدنية- العسكرية وفقاً لثلاثة عناصر أسياسية، نُوردها كالآتي:

أولا: تحديد وحدة التحليل

بناءً على ما ورد في المفهوم أعلاه، تعدُ "النّخبة العسكرية" هي الوحدة الأساسية في التحليل البروسبوغرافي لدراسة العلاقات المدنية- العسكرية، وذلك بالنّظر إلى أربعة أبعاد أساسية، نُوردها كما يلي:

أ/ البُعد التاريخي: يتمثّل أساساً في الأدوار التاريخية التي لعبتها النّخبة العسكرية خلال مرحلة الاستقلال الوطني وبناء الدولة بشكلها الحديث من جهة، وكذا دورها في صناعة النّظم السياسية سواء من خلال دعمها وحمايتها عسكرياً أو القيام بإنقلابات عسكرية من جهة أخرى.

ب/ البُعد التنظيمي: يتمثّل أساساً في الجهاز البيروقراطي للمؤسّسة العسكرية التي تنطوي تحت لواء وزارة الدفاع، وهي الهيئة السيادية الأكثر تنظيماً و جاهزية للتعامل مع مختلف الظروف العادية والإستثنائية.

ج/ البُعد المؤسّسي- القانوني: يتمثّل أساساً في الإحتكار الشرعي لوسائل القوة العسكرية التي تمتلكها النّخبة العسكرية وفقاً لتنظيمها القانوني والمؤسّسي، هذا بالاضافة إلى الامكانيات المالية الضخمة التي تُخصّصها الدولة لتسيير مختلف أجهزة وزارة الدفاع، وهو ما يجعل هذه النّخبة تملك أدوات الضغط المادي في تعاملها مع مستجدات الشأن السياسي.

د/ البُعد المهني: ويتمثّل أساساً في مسار التحديث وبرامج التدريب العسكرية التي تعتمدها القوات المسلّحة، وهو ما يُميّزها من الناحية المهنية عن غيرها من النّخب المدنية.

ثانيا: تحديد الفرضية الرئيسية

ترتكزُ المُقاربة البروسبوغرافية في دراسة العلاقات المدنية- العسكرية على مُتغيرين أساسيين، يتعلق المُتغير الأول بالدور التاريخي للنّخبة العسكرية في بناء الدولة، في حين يتعلق المُتغير الثاني بإيديولوجيا النّخبة العسكرية؛ وعليه يكونُ الافتراض العام للمقاربة البروسبوغرافية وفقاً لهذه المُتغيرات على النّحو الآتي:

تحقيق السيطرة المدنية على القوات المسلّحة مرهون بمدى ضُعف وقوة فعل النّخبة العسكرية من جهة، وبطبيعة إيديولوجيتها وثقافتها السياسية من جهة أخرى، بحيثُ يشهد مستوى السيطرة المدنية ارتفاعاً في حالة الضُعف البُنيوي وعدم التجانس الداخلي للنّخبة العسكرية، في حين يشهد مستوى السيطرة المدنية انخفاضاً في حالة قوة النّخبة العسكرية من حيثُ تجانُسها الإيديولوجي وعدم إيمانها بالمبادئ الديمقراطية وفقاً لإيديولوجيتها.

ثالثا: التحليل البيئي لأدوار النّخبة العسكرية

يرتبطُ التحليل البيئي للنّخبة العسكرية بمُتغيرات المشهدين الداخلي والخارجي وانعكاس ذلك على طبيعة الموقف الذي تتخذُه القيادة العسكرية بشأن مختلف تطوّرات الشأن الاجتماعي والسياسي في البلاد، وفي هذا الاطار سيتمُ الاعتماد على نموذج التحليل البيئي الاستراتيجي SWOT، والذي يهدف أساساً إلى دراسة البيئة الخارجية من خلال تحديد الفُرص و التهديدات من جهة، ودراسة البيئة الداخلية من خلال تحديد نقاط القوة و الضُعف من جهة أُخرى؛ ويُمكن تعريف التحليل البيئي الاستراتيجي على أنّه: «عملية بحثية تقومُ أساساً على تحليل وقياس المؤشرات الناتجة عن تأثيرات البيئتين الداخلية والخارجية في سياق مُعين»[35].

الشكل رقم 5: خطوات التحليل البيئي الاستراتيجي SWOT

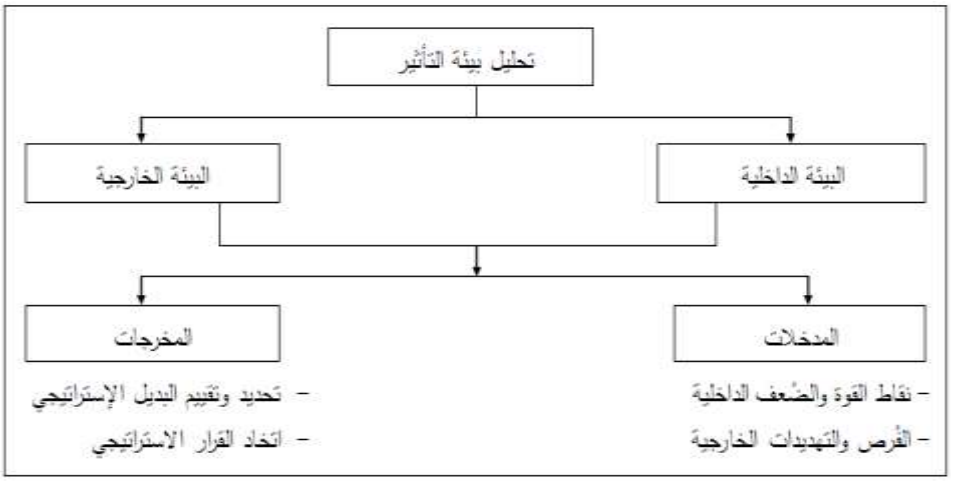

Source: https://sites.google.com/site/shawky0007/home/thlyl-swat-alkmy-quantitative-swot-analysis

من خلال العناصر الواردة في الشكل أعلاه، يُمكن إسقاطها على التحليل البروسبوغرافي في دراسة العلاقات المدنية- العسكرية، بحيثُ يتضمن كل بيئة مجموعة من المؤشرات الفرعية وفقاً لعناصرها، وهو ما نُلخصه تباعاً وفق الجدولين الآتيين.

الجدول 4: عناصر القوة والضعف في البيئة الداخلية للنخبة العسكرية

عناصر القوة (Strengths)	عناصر الضعف (Weaknesses)
- النخبة العسكرية تُمثّل المؤسسة العسكرية، وهو ما يعطيها الصفة القانونية للتعامل مع المدنيين. - تتميز النخبة العسكرية بالتجانس والمهنية والانضباط الإداري والقدرة المالية، وهو ما يعطي للمؤسسة العسكرية نوع من القوة المؤسساتية. - العقيدة العسكرية والسياسية المشتركة للجيش. - تولي المؤسسة العسكرية لمهام الأمن والدفاع الوطني.	- ضعف الخبرة في الميدان السياسي. - الفساد المالي والإداري الذي قد يتفشى داخل النخبة العسكرية. - الرجوع إلى النخبة المدنية الحاكمة فيما يخص قرارات الترقية والمناصب العليا في المؤسسة العسكرية. - إمكانية عدم التوافق في الآراء والمواقف خصوصاً في حالات الثورات الشعبية والمراحل الانتقالية.

المصدر: من إعداد الباحث، بناءاً على معطيات التحليل الاستراتيجي المعتمد.

الجدول 5: عناصر الفُرص والتهديدات في البيئة الخارجية للنخبة العسكرية

الفرص (Opportunities)	التهديدات (Threats)
- الاستفاذة من الخبرات الدولية في تعامل الجيوش أثناء المراحل الانتقالية. - الاستفادة من الخبرات الدولية في مجال تطوير العمل العسكري والصناعة العسكرية. - تعزيز التعاون الدولي فيما يخص مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة.	- زيادة التهديدات الأمنية في المحيط الاقليمي للدولة. - زيادة العمليات الإرهابية على الحدود. - عدم تحمل الأعباء المادية والبشرية الناتجة عن المشاركة في عمليات عسكرية خارجية.

المصدر: من إعداد الباحث، بناءاً على معطيات التحليل الاستراتيجي المعتمد.

تُعدُ المُؤشرات الواردة في الجدولين أعلاه، من أبرز العناصر التي استطاع الباحث إدراكها وفقاً لما تُمليه مُتغيرات البيئتين الداخلية والخارجية المُؤثرة في توجهات النّخبة العسكرية، وبناءً على ذلك يُمكن قياس تلك المؤشرات بهدف تحديد التموّضع النّسبي للمؤسّسة العسكرية داخل النّظام السياسي وحدود تأثيرها في الشأن السياسي.

كما تجدر الإشارة إلى أنّ عملية القياس هذه تتطلب إعطاء القيم العددية وتحديد الأوزان النّسبية لكل مؤشر، ومن ثمّ إدراجها في مصفوفة التأثير على العلاقات المدنية-العسكرية، والتي يُمكن بناءها في دراسة الحالة.

الخاتمة

من خلال ما تم عرضه في هذه الورقة البحثية، يُمكن حصر مجموعة من النقاط التي تعتبر بمثابة نتائج التحليل، وهي كالآتي:

- لا يُمكن اعتبار النّظريات التي جاءت في كنف المركب التنظيري الغربي على أنها نظريات شاملة وصالحة لتفسير مختلف أنماط العلاقات المدنية- العسكرية التي تشهدها بيئات وسياقات أُخرى غير تلك الغربية.

- دراسة العلاقات المدنية- العسكرية في الدول العربية تستدعي ضرورة الأخد في الاعتبار خصوصيتها النّاتجة عن طبيعة الفواعل والبُنى الاجتماعية والسياسية القائمة.

- جاء اعتماد المقاربة البروسبوغرافية في دراسة العلاقات المدنية- العسكرية في الدول العربية، انطلاقا من كونها تهدف إلى تحليل مختلف العناصر المؤثرة في البيئة الداخلية، وذلك من خلال تحليل أدوار وتموقُعات النّخبة العسكرية في النّظم السياسية العربية، حيثُ أضّحت هذه النّخبة تحتلُ مكانة بارزة في صيرورة المجتمع والنّظام السياسي نظير الأدوار التي لعبتها منذُ اندلاع الحراك الشعبي العربي عام 2011 من جهة، وكذا إشرافها على مسار التحديث والاحترافية المهنية للمؤسّسة العسكرية من جهة أُخرى، وهي المعالم التي أضحت تُشكّل نمط العلاقات المدنية- العسكرية العربية المُعاصرة.

وختاماً، تجدر الإشارة إلى أنّه يجب أخد الحيطة والحذر عند توظيف النظريات الغربية في تحليل الظواهر السياسية في بيئاتٍ مختلفة، وهو ما يدعُوا الباحثين العرب إلى ضرورة بذل المزيد من الجهود التنّظيرية في مجال العلاقات المدنية- العسكرية، وذلك انطلاقاً من الخصائص البُنيوية للواقع المدروس.

(1) Vladimir Rukavishnikov and Michael Pugh, Civil – Military Relation In: Caforio G, (eds) Handbook of the Sociology of the Military, Handbooks of Sociology and Social Research, Springer, Boston, MA, 2006, p 131.

(2) Samuel Huntington, The Soldier and the State: the Theory and Politics of Civil -Military Relations, Belknap Press of Harvard University Press, Cambridge, 1957, pp 9-10.

(3) طيبي غماري، الجندي والدولة والثورات العربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، 2019، ص 31.

(4) نفس المرجع، ص 31.

(5) نفس المرجع، ص 32.

(6) نفس المرجع، ص 34.

(7) نفس المرجع، ص 36.

(8) نفس المرجع، ص 37.

(9) Samuel Finer, The Man on Horseback: the Role of the Military in Politics, Pall Mall Press, London, 1969, p 27.

(10) Ibid, p 47.

(11) وليام سي تايلور، الاستجابات العسكرية للانتفاضات العربية ومستقبل العلاقات المدنية- العسكرية في الشرق الأوسط: تحليل للأحداث في مصر وتونس وليبيا وسوريا، ترجمة: أسامة عباس وعمرو بسيوني، دار الروافد الثقافية ناشرون، ط1، 2018، ص 95.

(12) نضال أحمد دودين، مقدمة في إدارة المشاريع الهندسية العسكرية، دار جليس الزمان للنشر، 2009، ص 8.

(13) Mehran Kamarava, Military Professionalization and Civil-Military Relation in the Middle East, Political Science Quarterly, Vol 115, No 1, Spring 2000, p 68.

(14) ديرك لايدر، قضايا التنظير في البحث الاجتماعي، ترجمة: عدلي السمري، المشروع القومي للترجمة، 2000، ص ص 99- 101.

(15) زولتان باراني، الجندي والدولة المتغيّرة: بناء جيوش ديمقراطية في إفريقيا واسيا وأوربا والأمريكيتين، ترجمة: نبيل الخشن، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، 2018، ص ص. 16-17.

(16) Sheldon Wolin, Political Theory as a Vocation, The American Pilotical Science Review, Vol 63, No 04, December 1969, p 1061.

(17) للمزيد حول الموضوع أنظر: توماس كون، بُنية الثورات العلمية، ترجمة: حيدر حاج اسماعيل، المنظمة العربية للترجمة، ط1، 2007.

(18) Donald Green and Ian Shapiro, Pathologies of Rational Choice Theory: A Critique of Application in Political Science, Yale University Press, USA, 1994, p 31.

(19) سيّد أحمد قوجيلي، ما قلّ ودلّ: مبدأ الشح والنزعة الميثودية في البحوث السياسية، مجلة سياسات عربية، العدد 41، نوفمبر 2019، ص 49.

(20) Stephen Walt, Rigor or Rigor Mortis?, Rational Choice and Security Studies, International Security, Vol 23, No 4, 1999, pp 20-21.

(21) Niessen Manfred and Peshar Jules, International Comparative Research: Problems and Theory Methology and Organization in Eastern and Western Europe, Oxford Pergamon Press, 1982, p 59.

(22) Fred Halliday, Rethinking of International Relations, Macmillan press, London, 1994, pp 9-10.

(23) David Easton, The New Revolution in Political Science, American Political Science Review, No 63, December 1969, pp 1050-1059.

(24) Harry Eckstein, Unfinished Business: Reflections on the Scope of Comparative Politics, Comparative Political Studies, Vol 31, No 4, August 1998, Washington, p 504.

(25) John Nagle, Introduction to Comparative Politics: political System Performance in Three World, Nelson- Hall Publishers, Chicago, 1992, p 7.

(26) مُحَمَّد نصر عارف، الاتجاهات الجديدة في السياسة المقارنة: التحول من الدولة الى المجتمع ومن الثقافة الى السوق، المركز العلمي للدراسات السياسية، ط1، 2006، ص ص 32- 51.

(27) Jean Maurin, La Prosopographie romaine: Pertes et profits, Annales Economies Societe Civilisations, Vol 37, No 5, 1982, p 822.

(28) Caroline Sapia, Introduction: La Prosopographie: Quelques clés sur une méthode, Revue de l'ssociation des historiens et du département d'histoire de l'UCL, No 126, Juin 2007, p 9.

(29) Ibid, pp 9-10.

(30) Koenraad Verboven, Myriam Carlier and Jan Dumolyn, A Short Manual to the Art of Prosopography, Handbook, University of Oxford, Oxford, 2007, p 40.

(31) Jean Philippe Genet, Prospographie et genése de l'Etat moderne, Collection de l'Ecole normale supérieure de jeunes filles, No 30, 1986, pp 9-10.

(32)Lawrence Stone, Prosopography, Daedalus, No 1, Vol 100, Winter 1971, p 44.

(33) Jia pan and Fan Gao, Kodal Fight to Revive: Swot Analysis and Strategy Plan, Grin Publishing, 2016, pp 8-9.

(34) Kenneth Waltz: Theory of International Politics, Addison Wesley Company, 1979, pp 8-9.

(35) Jia pan and Fan, Op. cit, p 11.